على الوصي شيأ ان كان قد استاجر لانه لايجوز له ان يستنيب الغير فيكون الاستيجار مبتدا يعني كما لو ابتدا اجنبي
واستاجر رجلا من ماله ليحج عن ميت فانه يصح وحاصله انه اذا استاجر على عينه وقع عن المحجوج عنه وسقط ما يقابله
من الاجرة انتهى ويجوز ان يستاجر للحج من عليه الحرة وعكسه قلو قرن اجير في الصورتين لمستاجره بان احرم بما
استوجره للمستاجر وبالاخر لنفسه او عكسه او احرم بما استوجره لمستاجره ولنفسه وقعا للاجير لان نسكي القران
لايفترقان لاتحاد الاحرام ولا يمكن صرف ما لم تامر به المستاجر اليه ولان الاحرام لا ينعقد عن اثنين وهو اولى من غيره
وقيد الاولى في المجموع بما اذا كان الحج عن حي فان كان ميتا وتعالة اتفاقا نص عليه الشافعي والاصحاب قالوا ليجوز الحج
والاعتمار عن الميت من غير وصية ولا اذن وارث كما يقضى دينه اي فان كان قرض النسك الذي زاده باقيا عليه وقع
النسكان له وكان الاجير متطوعا عنه بالزايد قدم القران عليه وله كمال الاجرة وان لم يكن باقيا عليه وقعا
عن الاجير كما لو كان المستاجر له حيا ونبغي الاجرة عليه ان كانت الاجارة ذمية والا انفسخت قال المصنف في
الحاشية بعد ذكر ما مر عن المجموع وظاهره ان الكلام في ميت عليه النسكان فان كان عليه احدهما فالظاهر انه
لايقع له شيء منهما اما ما ليس عليه فواضح مما مر واما ما عليه فلاستحالة الافتراق كما تقرر ثم وقوعهما له فضلا
عن انتفائهم عليه مشكل لتصريحهم بان من عليه نسك لايجوز ان يفعله عن غيره قبل فعله له عن نفسه وبان فرض
الاقطع نسان مقدم على فرض غيره وقد يحمل الجواب عنه بانه تعارض هنا امور اذ الاصل ان النية الواقعة
للغير لا تنصرف عنه وان النسكين لا يجتمعان وان الحج عن الميت جايز وان الاجارة لازمة وان العمل الواقع بعدها
منصرف اليها وهو كلها مرجحات وضعها يقتضي الوقوع عن المستاجر فلم يبق الا ما عارضها من ان ما في ذمته
نسك لا يقع عنه عن غيره لضعفه بالنسبة الى تلك الامور المجتمعة مع ان اصالة تقدم المنعدي النفع وكون
الحج على التراخي ويمكن قضاؤه من تركته لو مات ولم يفعله يرجح تلك الامور ايضا قال حاصل ان هذه الصورة
مستثناة من قولهم من عليه نسك لايجوز فعله عن غيره قبل فعله له عن نفسه ووجه استثنائها ما قررته
وهو معنى ظاهر منضبط يصلح مناطا للاستثناء كما يظهر بالتامل ويعلم منه بالاولى انه لو حج ولم يعتمر جاز له الاحرام
بحجة تذرها انتهى وسيقه المحمولي الى استشكاله بنحو ما ذكره ولم يجب عنه والزركشي قال لايمكن القول به
هنا لانصرافه للاجير انتهى ولا اجرة له في غير الاولى على المستاجر لانه لم ينتفع بعمله لوقوع النسك الاجير

وكذا

وكذا لو احرم قارنا او مفردا عن اثنين استاجراه لذلك وامرا به يقع ذلك له ولا اجرة له ولو استاجره في الذمة
ليحج عنهما او امراه به بالاجارة فاحرم لاحدهما بهما صرفه لايهما شاء قبل تلبسه بشيء من افعال الحج فان احرم عن احدهما
بعينه تعين الاخر في فسخ الاجارة لتاخر حقه اما اذا استاجره ليحج بنفسه فان عقد امعا بطل في حقهما او مرتبا
بطل الثاني فقط ولو احرم احراما موقوفا ثم صرفه لمستاجره قبل شروعه في العمل وقع له على الاصح ولا يجوز صرفه لمستاجر

الباب الثاني في الاحرام

الباب الثاني في الاحرام

وهو لغة من احرم اذا دخل في حرمة لا تهتك او دخل في الحرم او في الشهر الحرام
كاجرد دخل نجدا قال الراعي قتلوا ابن عفان الخليفة محرما ودعي فلم ار مثله مخذ ولا حكى ان هارون الرشيد
سال عن معنى محرما فقال الكسائي كان محرما بالحج فقال الاصمعي والله ما كان محرما بالحج ولا بالعمرة ولا عنى الشاعر
هذا ولو قلت دخل في الاشهر الحرم او الحرم لكان انسب ثم قال له اخبرني عن قول عدي بن زيد
قتلوا كسرى بليل محرما فبغوى لم يتقع بكفن فابي احرام كان يكشرى فسكت الكسائي ثم قال هكذا ان لم يات
مما يوجب العقوبة فمعنى احرام الحاج والمعتمر دخل في عمل حرم به عليه ما كان حلالا له وشرعا يطلق على نية الدخول
في النسك وبهذا الاعتبار يعد ركنا وعلى نفس الدخول فيه بالنية لاقتضائه تحريم الانواع الاتية وهذا هو الذي
يفسده الجماع بخلاف الاول لو فسدت النية كما وجب المضي في فاسده الان يقال كما قرروا بين الباطل والفاسد
في اصل النسك لا يمتنع ان يقرقوا بينهما كذلك بالنسبة لنيته فيجب المضي في النسك مع فسادها دون بطلانها
وكالاحرام بالرد قوله الاحرام مبتدا ان زماني ومكاني والميقات لغة مفعال من الوقت واصله موقات
قلبت الواو ياء لكسرة الميم الحال الذي يتضيط به طرفا الشيء والتوقيت والتاقيت التحديد بان يجعل للشيء وقت
يخصه وهو بيان مقدار المدة وشرعا هنا زمن العبادة ومكانها فاطلاقه على المكان حقيقي اصطلاحا الا
عند من يخص التوقيت بالحدود بالوقت فتوسع ميقات الحج الزماني اي الذي يتعلق بالزمان وهو لغة اسم
لقليل الوقت وكثيره ويطلق على العمر جمعه ازمان وازمنه وازمن بضم الميم وفي اصطلاح المتكلمين مقارنة متجدد
موهوم لمتجدد معلوم ازالة الابهام في الاول للمقارنة في الثاني نحو اتيك عند طلوع الشمس وقد عده على المكاني
لانه اهم منه لعدم انعقاد الاحرام وخصوص الحج عند عدم الوقت بخلافه عند عدم المكان وقد ما على بيان
صفة الاحرام قياسا على تقديم مواقيت الصلاة على بيان صفتها لاهتمامها والمكاني ذكر تبعا للزماني من